

القضايا الاجتماعية

في مناقشات مجلس النواب الاردني (1947-1953)

م.د. غصون كريم مجذاب

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

مستخلص:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والتي أثمرت بنتائج عكسية ألقت بظلالها على معظم الدول وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كانت الأردن واحدة من تلك الدول التي عانت من نتائج وخيمة تمثلت بتدهور للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وقد حظيت القضايا الاجتماعية بحكم أهميتها اهتماما بالغ النظر من قبل أعضاء مجلس النواب الأردني ، وحفزهم على مناقشة تلك القضايا بكل جرأة لا سيما ان الحالتين (الاجتماعية والاقتصادية) لم تكن بحال افضل من الحالة السياسية. الكلمات المفتاحية: القضايا الاجتماعية ، مجلس النواب الاردني.

Social Issues

in the Debates of the Jordanian Parliament (1947 - 1953)

Dr. Ghusun Karim Mijdhab

Faculty of Political Sciences / Al-Mustansiriya University

Abstract:

After the end of the World War, watching a girl from tourism back-fired and cast a shadow over the top and at various political levels, Jordan was one of those that suffered from the dire consequences of tourism represented by the deterioration of social conditions.

Due to their importance, social issues have received a very important attention from the political situation.

Key Words: Social Issues, Jordanian Parliament

المقدمة

شهد الجانب الاجتماعي في الاردن اهمالاً واضحاً من قبل الحكومة الاردنية، اذ لم يشهد هذا الجانب أي تطور ملموس وبشكل واضح للعيان منذ تأسيس امانة شرق الاردن عام 1921 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945.

ونتيجة هذا الاهمال، أخذ اعضاء مجلس النواب الاردني على عاتقهم بادراج هذا الجانب ضمن أولويات مناقشات المجلس النيابي، وفي كثير من الاحيان أصبحت ورقة ضغط على الحكومة الأردنية في اجراء التعديلات المطلوبة وأعطى أهمية للاوضاع الاجتماعية، ولذا لم تكذب تخلص على الاطلاق أي جلسة من جلسات مجلس النواب الاردني من تشخيص الاهمال وتقديم الحلول التي تصب في انهاء الواقع المتردي للقطاع الاجتماعي الذي يعيشه ويشهده الشعب الاردني.

ولتلك الاسباب اعلاه جاء اختيارنا لدراسة الموضوع الذي نحن بصدده والموسوم بـ (القضايا الاجتماعية في مناقشات مجلس النواب الاردني «1947-1953»)، فقد مثل عام 1947 بداية تشكيل أول مجلس نيابي في الاردن بعد انتهاء عمل المجالس التشريعية الاردنية السابقة، في حين مثل عام 1953 نهاية عمل المجلس النيابي الأردني الثالث.

اهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة جملة من الاهداف في مقدمتها تسليط الضوء على سير العملية الاجتماعية في الاردن وبيان الخط الاجتماعي التي سارت عليه الحكومة الاردنية ، وبيان اهم الابعاد والسلبيات في تلك الدراسة ، وتحديد الاشكاليات وبيان سبل معالجتها وتجاوزها من خلال عرضها في جدول مناقشات مجلس النواب الاردني .

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من ان القضايا الاجتماعية تشكل العمود الفقري لأي دولة ، وان عملية النهوض في الجانب الاجتماعي يعمل على تحقيق نقلة نوعية في نوعية الخدمة المقدمة للمواطن من قبل الحكومات التي لطالما عانت من عدم استقرار لأوضاعها السياسية والاقتصادية ، لاسيما ان المصلحة الوطنية العليا هي الماثلة امام اعضاء مجلس النواب الاردني على حساب المصالح الشخصية الضيقة . وتعزيزاً لهذه الفرضية تم طرح عدد من الاسئلة الاتية :

1. هل كان الجانب الاجتماعي الاردني يسير وفق وتيرة واحدة متسلح بالنظريات الاجتماعية الصحيحة ؟ ام هناك تفاوت بين الحين والآخر .
2. كيف اثرت المتغيرات الخارجية والداخلية على معطيات القضايا الاجتماعية؟
3. ما هي حدود قناعة الشعب الاردني بخطوات الحكومة الاردنية المتخذة للنهوض بالواقع الاجتماعي ؟
4. كيف قوم اعضاء البرلمان الاردني الوضع الاجتماعي من خلال تجربة عمل المجالس النيابية الاردنية الثلاث ؟

محددات الاطار الزمني ومنهجية الدراسة :

تم تحديد الاطار الزمني للدراسة خلال دورات انعقاد مجالس النواب الاردني (الاول والثاني والثالث «1947-1953»)، فقد مثل عام 1947 مرحلة جديدة لتشكيل اول مجلس نيابي اردني عام 1947 ، في حين مثل عام 1953 نهاية دراسة البحث اذ مثل نهاية عمل المجلس النيابي الثالث الأردني .

القضايا الاجتماعية في مناقشات**مجلس النواب الاردني (1953-1947)**

لم تكن الحالة الاجتماعية في الاردن بأفضل حال من الحالة الاقتصادية⁽¹⁾ خلال المدة (1936-1946)⁽²⁾، وأصبحت الحالة الاجتماعية التي تسود مجتمع الأردن مقياساً لدرجة رقي الفرد الأردني وتقدمه، وأن أي تقدم اقتصادي أو سياسي ما لم يرافقه أي تقدم اجتماعي يصبح محطاً للشك والريبة⁽³⁾، ولذلك أخذ النواب الاردنيين على عاتقهم ايلاء القضايا الاجتماعية أهمية كبيرة من خلال أدراجها على جدول أعمال المجلس النيابي على مختلف انعقاد دوراته ومناقشتها مناقشة مستفيضة⁽⁴⁾. فقد ركز النواب على اول ناحية من نواحي الحالة الاجتماعية وهي قضية التعليم وتمويله بشكل دائم ومن مخصصات الخزينة العامة، إذ أن معدل ما كانت تنفقه الحكومة الاردنية سنوياً على الفرد الواحد من أجل التعليم ضئيل جداً، ويتضح ذلك من خلال مقارنة نسبة نفقات التعليم الى مجموع النفقات العامة للموازنة⁽⁵⁾.

(1) عانى الميزان التجاري لأمانة شرق الاردن من عجز مالي كبير، لاسيما اذا ما علمنا ان المعونة البريطانية لم تخصص لتطوير الحالة الاقتصادية او الاجتماعية، بل أن الجزء الأكبر قد خصص لسد نفقات الشؤون الامنية والدفاع، وما تبقى يذهب لتنمية القطاعات الاخرى. للمزيد انظر، كامل محمود خله، التطور السياسي لشرق الاردن (1921-1948)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس - ليبيا، 1983، ص 257.

(2) وزارة التخطيط الاردني، النشرة الاحصائية الاردنية لعام (1945-1967)، عمان، 1968، ص 26.

(3) أسماء محمود عبد الله عبيدات، الاردن في الفترة ما بين (1939-1951)، دراسة سياسية / اقتصادية / اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1994، ص 21.

(4) المصدر نفسه، ص 22.

(5) احمد التل، تطور نظام التعليم في الاردن (1921-1989)، عمان، 1989، ص 43.

فقد طالب النائب عبد الله نعواس⁽⁶⁾ الى نشر التعليم والقضاء على الامية المتفشية في المجتمع الاردني⁽⁷⁾ والعمل على زيادة اعداد المدارس⁽⁸⁾، في حين طالب النائب عبد القادر التل الى زيادة المخصصات المالية المخصصة للتعليم، والتأكيد على العمل بقانون إلزامية التعليم⁽⁹⁾، وأن تكون المدارس المبعثرة في القرى والارياف مدارس متكاملة الصفوف، وأن تضاف الى المدارس الثانوية في الالوية فروع ثانية⁽¹⁰⁾.

وأزاء الموقف الحكومي⁽¹¹⁾ أستمروا أعضاء المجلس النيابي في المطالبة بتحسين التعليم، فقد طالب النائب يوسف العكشة بتوسيع نطاق دائرة التعليم، وتعيين اساتذة من ذوي الشهادات العليا برواتب مجزية، وقبول

(6) ولد في بلدة الطيبة بفلسطين قضاء رام الله، اكمل دراسته الثانوية في القدس، التحق الى المعهد الحقوقي الفلسطيني عام 1948، أصبح أحد أعضاء مجلس النواب الاردني عن مدينة القدس، توفي عام 1985. للمزيد انظر احمد المرعشلي وعبد الهادي هاشم، الموسوعة الفلسطينية، مج 3، ط 1، دمشق، 1984، ص 177.

(7) ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الاول، العدد 10، 2 تشرين الثاني 1947، ص 44. (8) المصدر نفسه.

(9) برزت فكرة التعليم الالزامي بعد صدور قانون المعارف عام 1939، وكانت مدته (4) سنوات في القرى و (5) سنوات في المدن الا ان التعليم الالزامي لم يتعدى المرحلة الابتدائية في مناطق معينة من البلاد. للمزيد انظر وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع دائرة المطبوعات والنشر، تطور التربية والتعليم في الاردن، دائرة المطبوعات والنشر، 1977، ص 8.

(10) ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الاول، العدد 10، 2 تشرين الثاني 1945، ص 44.

(11) علق رئيس الحكومة توفيق ابو الهدى على المقترحات بقوله " أن الحكومة تولي عنايتها بشؤون التعليم وزيادة مخصصات المعارف، الا ان الظروف التي تمر بها الاردن لا تسمح لنا باعطاء اي زيادة مجدداً. للمزيد انظر محاضر مجلس النواب الاردني الاول، الدورة العادية الاولى، الجلسة الحادية والعشرون، 25 كانون الثاني 1948، ص 172.

والبقاء والكرك ومعان ونابلس والقدس⁽⁵⁾.
وفي مجال تحقيق المساواة في التعليم، طالب العديد
من النواب بتحقيق مبدأ مساواة تعلم الفتاة اسوة
بالرجال، وإزالة سوء الفهم والتعصب الذي يعيق
توفير فرص التعليم للفتيات، والتوسع في التعليم
المهني للمرأة، وزيادة عدد المعلمات⁽⁶⁾.

وأولى النواب اهتماماً بنشر التعليم بين أبناء القبائل
البدوية، وأشاروا الى ضرورة نزع الامية من بينهم
وادخال التعليم اليهم عن طريق تعزيز برامج ومناهج
تربوية وتعليمية فضلاً عن توزيع القرطاسية والكتب
المنهجية مجاناً بعد توفير كادر تدريسي لهم، وصرف
مخصصات تشجيعية إضافية للكادر التدريسي في
المناطق البدوية⁽⁷⁾.

والى الجانب التعليمي، أهتم النواب بالجانب
الآخر من الجانب الاجتماعي والمتمثل بالوضع الصحي
للمواطن بعد التدني الكبير في مستوى الخدمات
الصحية المقدمة للفرد الاردني وقلة الأطباء الذي تركز
وجودهم في عمان⁽⁸⁾ وقل وجودهم في المناطق الريفية
الى جانب المباني الصحية التي تكاد مستهلكة وغير
صالحة لأستقبال المرضى⁽⁹⁾.

(5) خليل سالم، المصدر السابق، ص 108.

(6) احمد التل، المصدر نفسه، ص 49.

(7) محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة العادية
الاولى، الجلسة الثامنة، 6 تشرين الثاني 1951، ص 84.

(8) محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة فوق العادة،

الجلسة الثالثة، 30 نيسان 1949، ص 335.

(9) لم تكن الاردن تمتلك سوى مستشفين حكوميين أحدهما
في عمان ويتسع الى (20) سريراً، والآخر في اربد ويتسع الى
(12) سريراً فضلاً عن مستشفى السجن المركزي في عمان
والذي كان يضم (7) أسرة فقط، وبالتالي لم تكن الخدمات
الصحية تتناسب مع عدد السكان المتزايد. للمزيد انظر
مصلحة الصحة الاردنية العامة: التقرير السنوي للاعوام
(1939-1948)، عمان، 1949، ص 13.

الطلاب الذين ياتون من القرى في كل عام الى مدارس
المدن الثانوية، ولا سيما من أجتاز الصف النهائي في
مدارس تلك القرى⁽¹⁾.

وحرص النواب على ايلاء المناهج الدراسية أهمية
كبيرة، وأن تخضع للفحص والعمل على تغيير بعضها
لتكون ملائمة لروح العصر وبما ينسجم مع التقدم
العلمي، والعمل على تشكيل مجلس للتعليم متكون
من رجال الفكر والتعليم وممن له خبرة طويلة في مجال
العملية التربوية⁽²⁾.

أستمرت مطالبة اعضاء مجلس النواب الاردني
بتحسين احوال التعليم والعمل على استيعاب أبناء
اللاجئين في المدارس الاردنية بعد حلول نكبة عام
1948، فقد طالب النائب سعيد العزة بتوفير المدارس
الكافية لهم، وجعل التعليم مجاني للجميع بسبب
عجزهم عن دفع رسوم التعليم الباهضة الثمن⁽³⁾.

وطالب النائب عبد الله الرياوي بضرورة تشريع
قانون التعليم المجاني وشمول الطلبة اللاجئين ايضاً
قائلاً: «ضرورة تشريع التعليم المجاني، وأن الاعفاء من
دفع الرسوم كثيراً ما يستفاد منه أبناء الفقراء من غير
اللاجئين، مما ترك نسبة كبيرة منهم بدون تعليم، وأمل
من الحكومة ضرورة الاخذ بهذه المطالب»⁽⁴⁾.

كما طالب عدد من النواب بانشاء مكاتب للتفتيش
في مناطق مختلفة من الاردن بما فيها القرى والارياف
النائية للاطلاع على واقع التعليم لاسيما في عجلون

(1) محاضر مجلس النواب الاردني الاول، الدورة العادية
الاولى، الجلسة الحادية والعشرون، 25 كانون الثاني 1948،
ص 172.

(2) محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادة
الاولى، الجلسة الرابعة، 2 أيار 1950، ص 32.

(3) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة، 9 أيار 1950.

(4) خليل سالم، تطور التعليم في الاردن، مجلة رسالة الاردن
الحديث، عمان، العدد الثاني، 1950، ص 107.

خمسین طیباً⁽⁶⁾.

- وفي هذا الصدد طالب النائب عبد الفتاح درويش⁽⁷⁾ مقترحاً للنهوض بالمستوى الصحي تضمن ما يلي⁽⁸⁾:-
1. زيادة عدد المستشفيات الحكومية وتجهيزها بالاجهزة الطبية الحديثة والمختبرات العلمية.
 2. زيادة رواتب الكوادر الصحية لتشجيع الاطباء للعمل في المستشفيات الحكومية⁽⁹⁾.
 3. تشجيع المستشفيات الخاصة⁽¹⁰⁾ من خلال اعطائها هبات مالية لتقديم خدمات طبية جليلة تكون رافدة للمستشفيات الحكومية⁽¹¹⁾.
- وطرح النائب قدري طوفان⁽¹²⁾ قضية توفير

وأهتم النواب أيضاً بمسألة ضرورة توفير العلاج للأمراض السارية والفتاكة⁽¹⁾ لاسيما الملاريا التي عجزت عنها وزار الصحة الاردنية⁽²⁾ في الحد من هذا المرض الفتاك، الذي أنتشر بين السكان القرويين والبدو الذين كانوا يترددون على الاغوار لمقاصد زراعية أو تجارية⁽³⁾، لاسيما هؤلاء الذين لا يمتلكون وعي صحي كامل، فضلاً عن ندرة المياه الصالحة للشرب، وبالتالي زادت عدد الوفيات جراء ذلك المرض⁽⁴⁾.

ولأجل النهوض بالواقع الصحي، قدم عدد من نواب المجلس عدة مقترحات تصب في خدمة القطاع الصحي أولاً وفي خدم المواطن ثانياً، فقد طالبوا بزيادة الاموال المخصصة لميزانية مصلحة الصحة الاردنية ليتسنى للوزارة زيادة عدة المستشفيات وزيادة قدرتها الاستيعابية بزيادة عدد أسرتها، وتجهيزها باحدث الاجهزة الطبية وأمهر الكوادر الطبية⁽⁵⁾، بعد زيادة عددهم والاستفادة من كوادر الاطباء العرب الذين وصل عددهم في شرق الاردن حتى عام 1950 الى

(1) الى جانب الملاريا هناك امراض اخرى سارية كالجدي والسل الرئوي والزهري والتيفوئيد وامراض الدم. للمزيد انظر تقرير مصلحة الصحة الوطنية الاردنية، التقرير السنوي للاعوام (1947-1954)، وزارة الصحة، عمان، 1955، ص 67.

(2) لم تكن تسمى وزارة الصحة قبل عام 1950، بل كانت تعرف باسم مصلحة الصحة العامة، والتي يعود أول تأسيس لهذه المصلحة الى عام 1923، وكانت هذه الدائرة مدمجة مع دائرة العدل تارة ومع دائرة المعارف تارة اخرى، وفي عام 1950 تم تغيير اسم مصلحة الصحة الى اسم وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وتأسيس وزارة خاصة بها في عهد وزارة سمير الرفاعي الثالثة عام 1950.

(3) محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادية الثانية، الجلسة الثامنة، 9 تشرين الاول 1951، ص 57.

(4) جريدة الجزيرة (عمان)، العدد 1107، 29 آذار 1950.

(5) محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادية الاولى، الجلسة السادسة عشر، 29 تموز 1950، ص 276.

- (6) جريدة الجزيرة (عمان) العدد 1105، 29 تموز 1950.
- (7) ولد في بلدة ماعين عام 1917، حصل على شهاد الحقوق عام 1946، مارس المحاماة في الكرك ثم انتقل الى عمان، عين رئيساً لبلدية عمان (1948-1950)، تقلد عدة مناصب وزارية، اذ اصبح وزيراً للزراع عام 1950 ثم وزيراً للعدلية عام 1951 وللداخلية عام 1953. توفي عام 1960. للمزيد انظر هزاع المجالي ودوره في السياسة الاردنية، وزارة الثقافة، عمان، 2002، ص 10.
- (8) محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادية الاولى، الجلسة السادسة عشر، 29 تموز 1950، ص 277.
- (9) المصدر نفسه، ص 278.
- (10) كانت هناك ثلاث مستشفيات خاصة تعمل في القطاع الخاص ومنها المستشفى العميداني الجنوبي في منطقة عجلون والذي أسسه الدكتور البريطاني تشارلس مكلين (T.Mclean) عام 1940، ومستشفى راهبات الروم الكاثوليك الذي تأسس عام 1942، ومستشفى ملحس الذي أسسه الدكتور قاسم ملحس عام 1944. جريدة الجزيرة (عمان)، العدد 1086، 19 تشرين الثاني 1949.
- (11) محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادية الاولى، الجلسة السادسة عشر، 29 تموز 1950، ص 278.
- (12) مفكر وكاتب سياسي ونائب برلماني، ولد في مدينة نابلس عام 1910، حصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات من الجامعة الامريكية في بيروت عام 1910، اصبح نائبا برلمانيا في مجلس النواب الاردني لمرتين الاولى عام 1950

كافية، وإن عدد السيارات التي تسير على تلك الطرق قليلة جداً، وقد تعجبون إذا قلت لكم أنه لا يسير سوى باص واحد بين عمان والكرك»⁽⁵⁾.

وأنقذ النائب يوسف العكشة حالة الطرق الجنوبية قائلاً: «أن حالة الطرق في الجهات الجنوبية (طرق عمان - الكرك - الطفيلة - معان) هي بحالة سيئة جداً، وقد تنقطع المواصلات انقطاعاً تاماً بين اللواء الجنوبي والعاصمة في موسم الشتاء لرداءة الطريق وعدم تعبيد الأماكن التي تغرق فيها السيارات، وإن قطارات السكة الحديدية لسوء الحظ تمر في هذا الطريق مرة واحدة في الأسبوع واقترح زيادة نفقات دائرة النافعة لتصلح الطرق وتعبيدها»⁽⁶⁾.

ذكر النائب عبد القادر التل منتقداً دائرة النافعة قائلاً: «نرى أن هذه الدائرة لم تقم بعملها خلال (28) سنة الماضية بأي عمل يذكر رغم اتساع تشكيلاتها، فلو قامت خلال هذه المدة بقدر المستطاع تدريجياً من عمل أرصفة على الأقل في الطرق العامة الضرورية، والتي يتعذر فيها السير في قسم كبير منها، وطالب بتخصيص مبالغ مالية لا تقل عن (75) ألف جنيهه لتأمين عمل طريق عمان - مادبا - الكرك، وبعد أن طرح هذا العمل لأجراء المناقصة عادت وقامت بالعمل جهة أخرى، وإن هذا الأمر لا يكاد يخلو من ضرر وتصرف بالاموال أكثر من اللازم، الأمر الذي يكلف الخزنة المالية ويعمل على تأخير العمل، ولهذا الغت نظر الحكومة لمثل هكذا عمل يضر بالصالح العام»⁽⁷⁾.

العقاقير الطبية وتوفير الادوية، وحث الحكومة الأردنية على استيراد الأدوية التي يصعب انتاجها على أن تكون من منشأ معتمد لسد النقص العلاجي، ومحاولة فرض الاسعار على تلك الادوية مع إضافة نسبة طفيفة جداً من الربح⁽¹⁾، كما طالب في الوقت ذاته على تشجيع الممولين أو ممن لهم خبرة في هذا المجال على اقامة المصانع لصناعة الادوية في الاردن لأنها ستوفر الادوية من جانب و تعمل على توفير المبالغ المالية للاستثمار داخل الاردن⁽²⁾.

أما بخصوص الجانب الآخر من القضايا الاجتماعية الا وهو جانب المواصلات، فهو الآخر نال اهتمام اعضاء مجلس النواب، فلم تكذ أي جلسة من جلسات مجلس النواب تخلو من طرح قطاع المواصلات وتطويره بشكل يتلائم مع متطلبات العصر الحديث⁽³⁾.

وبناءً عليه، طالب النائب معارك المجالي في الجلسة الاولى من جلسات مجلس النواب الاردني بتحسين الخدمات المقدمة لطرق المواصلات في المناطق الجنوبية للاردن، فقد وصف طريق لواء الكرك بقوله: «أن حالة الطرق التي تربط العاصمة ببقية مدن الامار رديئة جداً وأن أعمال الصيانة التي تقوم بها دائرة النافعة⁽⁴⁾ غير

والثانية عام 1954، عين وزيراً للخارجية الاردنية عام 1964، وفي عام 1965 أصبح مديراً الكلية النجاح الوطنية، توفي في شباط عام 1971 في بيروت. للمزيد ينظر الموقع الالكتروني <http://www.diwanalarab.com>.

(1) محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة العادية الثانية، الجلسة التاسعة عشر، 7 آب 1950، ص 321.

(2) المصدر نفسه.

(3) ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 250، 6 كانون الاول 1945.

(4) كانت وزارة الاشغال قبل عام 1939 تعرف بالدائرة النافعة، وهي مؤلفة من جهاز اداري وفني بسيط، وفي عام 1939 ألحق هذا الجهاز بوزارة المواصلات كدائرة من دوائرها وسميت بدائرة الاشغال العامة أو وزارة الاشغال العامة. للمزيد ينظر وزارة الثقافة الاردنية، الاردن في

خمسین عاماً، عمان، 1980، ص 460.

(5) ملحق الجريدة الرسمي الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 252، 10 تشرين الاول 1946.

(6) ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 269، 10 كانون الثاني 1947.

(7) يوسف احمد عبد الحق، التنمية الاجتماعية في الاردن وفاق المستقبل القريب، دمشق، 1998، ص 137.

أما ما يخص الجانب الصحي، فقد أثمرت مطالب النواب على حث الحكومة الاردنية في استصدار قانون الصحة العام والذي جاء في (26) مادة والذي حدد فيه شروط الحصول على رخصة مزاوله المهن بقبول الطبيب أو الصيدلي أو طبيب الاسنان بمكان التعيين الذي يتم تحديده من قبل وزير الصحة الاردني وحسب الضرورة⁽⁵⁾، وانشاء عدد آخر من المستشفيات الحكومية وزيادة التخصيصات المالية من الموازنة العامة للدولة بمقدار 25%، وزيادة عدد الاطباء وأطباء الاسنان والصيدلة، ورفع مقدار المخصصات المالية للكوادر الطبية تشجيعاً لهم بمزاوول المهنة على اعلى مستوى⁽⁶⁾.

ومن جانب آخر تبنت الحكومة الاردنية تكليف وزارة الصحة بتوزيع علاجات البنسلين على المستشفيات الحكومية والخاصة، كما تبنت مشروع مكافحة مرض السل واقامة مصح متخصص للمصابين بهذا المرض، وحرصاً من دائرة الصحة تم تعميم في الصحف الاردنية من خلال الاعلانات فرض الرقابة الطبية على القادمين من المناطق التي تنتشر فيها الامراض السارية⁽⁷⁾.

وأخذت الحكومة الاردنية على عاتقها ارسال الاطباء في كافة التخصصات الى المشاركة في دورات مكثفة في الدول الاوربية للوقوف على آخر المستجدات والتقدم في المجال الطبي، وسعي الحكومة الى انضمام الاطباء الاردنيون الى المنظمات الطبية في الخارج، وحثهم على الاشتراك رسمياً وفعلياً في المؤتمرات الطبية

وطالب عدد آخر من النواب بتشكيل غرفة عمليات هندسية لدراسة تلك المقترحات، وتقديم النتائج في غضون شهر واحد بعد دراسة مستفيضة لتلك المقترحات، والاسراع في تكليف وزارة اخرى تأخذ على عاتقها الاسهام في تلك الاعمال الى جانب دائرة النافعة⁽¹⁾.

شكلت تلك القضايا الاجتماعية جميعاً والمطروحة في اروقة مجلس النواب الاردني عامل ضغط على الحكومة الاردنية التي لم يكن لها الا الاستجابة وتقديم بعض الحلول للخروج من تلك الازمة وان كانت تلك الحلول في معظم الاحيان غير مقنعة لاعضاء المجلس الشباني⁽²⁾.

فقد استجابت الحكومة للمطالب فيما يخص الجانب التعليمي، فامرت باصدار قانون المعارف الذي بموجبه يتم تنظيم العملية التربوية لتكون مراحل دراسية متكاملة ابتداء من المرحلة الابتدائية والثانوية حتى الجامعية⁽³⁾، وأمرت بزيادة عدد المدارس والعمل على استقطاب المعلمين من خارج الاردن لسد النقص في الكادر التعليمي، والعمل على تخفيض الاجور الدراسية بنسبة 50% ويشمل بذلك ابناء الضفتين، والعمل على توفير المستلزمات الدراسية ووضع حد للتجارة القائمة في تكاليف المنهج الدراسي واحتكارها من قبل بعض الموظفين المسؤولين وتحميل أولياء الطلاب الكثير من جراء ذلك⁽⁴⁾.

(1) علي الدجاني وعصام الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الاردن، عمان، 1994، ص 25.

(2) ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 252، 10 كانون الثاني 1947.

(3) محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة العادية الاولى، الجلسة الثانية، 6 تشرين الثاني 1951، ص 84.

(4) محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة الاستثنائية الاولى، الجلسة الثامنة، 15 نيسان 1952، ص 348.

(5) عادل زيادات، البدايات الاولى والمعالجة الطبية في شرق الاردن 1883-1951، منشورات جامعة اليرموك، أربد، 1990، ص 84-87.

(6) محاضر مجلس النواب الاردني الاول، الدورة فوق العادة الثانية، الجلسة الثالثة، 30 نيسان 1949، ص 336.

(7) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية، العدد 812، 17 شباط 1950.

الدولية لزيادة المعرفة الطبية⁽¹⁾.

أما ما يخص الجانب الاخير من الجانب الاجتماعي وهو جانب المواصلات، فقد استجابت الحكومة الاردنية لتلك التوصيات، فأمرت بتشكيل وزارة جديدة تساهم في انشاء عدد من الاصلاحات في الخدمات، فشكلت وزارة الانشاء والتعمير عام 1950، فشهد عام 1951 وما بعده تطوراً في انشاء الطرق في الاردن، وأخذت وزارة الانشاء والاشغال باتباع المواصفات العالمية في تحسين وانشاء طرق المواصلات، والعمل على تصنيف الطرق بحسب اهميتها الاقتصادية والسياحية والعسكرية، فاصبحت الطرق تصنف إما بطرق رئيسية تربط مراكز الالوية بعضها مع البعض الآخر، وتربط الاردن بالدول العربية المجاورة والتي تم تحديد عرضها بـ (7) متر، أو طرق ثانوية تربط المدن المهمة بعضها البعض باقرب المسافات وتنشأ عادة لأغراض زراعية ويكون عرضها بـ (5) متر⁽²⁾.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة بعد الاطلاع على محاضر مجلس النواب الاردني خلال مدة الدراسة الى عدة استنتاجات يمكن ايجازها بما يلي :-

1. عانى الجانب الاجتماعي من قلة اهتمام من قبل الحكومة الاردنية، وهذا الاهمال يمتد من تاريخ تأسيس الامارة الاردنية عام 1921 وحتى الى ما بعد نيل الاستقلال وتأسيس المملكة الاردنية الهاشمية عام 1946 ولبريطانيا يد في هذا الاهمال رغبة منها في ابقاء جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بحالة يرثى لها، لتبقى الاردن بحاجة ماسة للاستشارات البريطانية وتواجد الخبراء

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية، العدد 812 ، 17 شباط 1950 .

(2) وزارة الثقافة الاردنية، المصدر السابق، ص 465 .

البريطانيين لتقديم الخبرات في ذلك المجال .

2. قلة التخصيصات المالية من الموازنة العامة للاردن والمخصصة في خدمة القطاع الاجتماعي، فلم تشهد أي زيادة من تلك المخصصات الا بعد التأكيد والالحاح من قبل أعضاء مجلس النواب لأعتقادهم واياهم بأهمية هذا القطاع.
3. جميع الجوانب الذي شملها القطاع الاجتماعي ومنها التعليمي والصحي والمواصلات قد نالها نصيب كبير من الاهمال وعدم التطور .
4. على الرغم من جميع الحالات التي قامت بها الحكومة الاردنية للنهوض بهذا القطاع الا انها كانت في نظر اعضاء مجلس النواب خطوات خجولة لا تسمن ولا تغني من جوع .
5. عدم ادخال الوسائل الحديثة في الجانب التعليمي والصحي والمواصلات قد جعل هذا القطاع يعاني من التخلف في كثير من الاحيان .

المصادر

أولاً: محاضر ومذكرات مجلس النواب:

1. محاضر مجلس النواب الاردني الاول، الدورة العادية الاولى، الجلسة الحادية والعشرون، 25 كانون الثاني 1948 .
2. محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة فوق العادية، الجلسة الثالثة، 30 نيسان 1949 .
3. محاضر مجلس النواب الاردني الاول، الدورة فوق العادية الثانية، الجلسة الثالثة، 30 نيسان 1949 .
4. محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادية الاولى، الجلسة الرابعة، 2 آيار 1950 .
5. محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادية الاولى، الجلسة السادسة عشر، 29 تموز 1950 .

6. محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة العادية الثانية، الجلسة التاسعة عشر، 7 آب 1950.
7. محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة العادية الاولى، الجلسة الثانية، 6 تشرين الثاني 1951.
8. محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة العادية الاولى، الجلسة الثامنة، 6 تشرين الثاني 1951.
9. محاضر مجلس النواب الاردني الثاني، الدورة فوق العادية الثانية، الجلسة الثامنة، 9 تشرين الاول 1951.
10. محاضر مجلس النواب الاردني الثالث، الدورة الاستثنائية الاولى، الجلسة الثامنة، 15 نيسان 1952.
11. ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الاول، العدد 10، 2 تشرين الثاني 1945.
12. ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 250، 6 كانون الاول 1945.
13. ملحق الجريدة الرسمي الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 252، 10 تشرين الاول 1946.
14. ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الاول، العدد 10، 2 تشرين الثاني 1947.
15. ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 269، 10 كانون الثاني 1947.
16. ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس النواب الاردني الخامس، العدد 252، 10 كانون الثاني 1947.
17. احمد المرعشلي وعبد الهادي هاشم، الموسوعة الفلسطينية، مج 3، ط 1، دمشق، 1984.
- ثالثاً: المصادر العربية والمعرية:
18. احمد التل، تطور نظام التعليم في الاردن (1921-1989)، عمان، 1989.
19. عادل زيادات، البدايات الاولى والمعالجة الطبية في شرق الاردن 1883-1951، منشورات جامعة اليرموك، اربد، 1990.
20. علي الدجاني وعصام الدجاني، محاضرات في اقتصاديات الاردن، عمان، 1994.
21. كامل محمود خله، التطور السياسي لشرق الاردن (1921-1948)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس - ليبيا، 1983.
22. هزاع المجالي ودوره في السياسة الاردنية، وزارة الثقافة، عمان، 2002.
23. يوسف احمد عبد الحق، التنمية الاجتماعية في الاردن وافاق المستقبل القريب، دمشق، 1998، ص 137.
- رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:
24. أسماء محمود عبد الله عبيدات، الاردن في الفترة ما بين (1939-1951)، دراسة سياسية / اقتصادية / اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1994.
- خامساً: البحوث المنشورة:
25. خليل سالم، تطور التعليم في الاردن، مجلة رسالة الاردن الحديث، عمان، العدد الثاني، 1950.
- سادساً: التقارير:
26. مصلحة الصحة الاردنية العامة: التقرير السنوي للاعوام (1939-1948)، عمان، 1949.

27. مصلحة الصحة الوطنية الاردنية، التقرير السنوي
للاعوام (1947-1954)، وزارة الصحة، عمان،
1955.
28. وزارة التخطيط الاردني، النشرة الاحصائية
الاردنية لعام (1945-1967)، عمان، 1968.
29. وزارة التربية التعليم بالتعاون مع دائرة المطبوعات
والنشر، تطور التربية التعليم في الاردن، دائرة
المطبوعات والنشر، 1977.
30. وزارة الثقافة الاردنية، الاردن في خمسين عاماً،
عمان، 1980.
- سابعاً: الصحف والجرايد:
31. جريدة الجزيرة (عمان)، العدد 1086، 19 تشرين
الثاني 1949.
32. جريدة الجزيرة (عمان) العدد 1105، 29 تموز
1950.
33. جريدة الجزيرة (عمان)، العدد 1107، 29 آذار
1950.
34. الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية، العدد 812،
17 شباط 1950.
- ثامناً: المواقع الالكترونية:
35. الموقع الالكتروني:
<http://www.diwanalarab.com>